جامعة البصرة
قسم العلوم المالية والمصرفية
المرحلة الثالثة

ادارة المخاطر

فائزة حسن مسجت الجشعمي

اعداد : ابراهيم محمد حمودي

(النسخة الثانية)

النصف الثاني 2018 - 2019

ادارة المخاطر المصرفية Risk Management in Banking

نشأة وتطور الخطر في البيئة المصرفية

س1/ ما هي العوامل التي ساعدت على تحقيق الاستقرار في البيئة المصرفية في السبعينات

ج1/

① كان القطاع المصرفي يخضع للتنظيم القانوني الشديد

② كانت العمليات المصرفية التجارية تعتمد اساسا على تجميع الموارد والتسليف

③ المنافسة المحدودة سهلت تحقيق ربحية عادلة ومستقرة

④ كانت الهيئات التنظيمية مشغولة بسلامة القطاع المصرفي والسيطرة على قوة خلق النقود الخاصة بها والحد من مخاطرها

⑤ لم توجد الحوافز الدافعة للتغير والمنافسة

س2/ ما هي العوامل التي زعزعت الاستقرار في البيئة المصرفية في اواخر السبعينات والثمانينات

ج2/

① تضخم دور الأسواق المالية

② التحرر من اللوائح والقواعد التنظيمية

③ ازدياد المنافسة

مفهوم الخطر المالي

تعاريف الخطر المالي

① : احتمال وقوع الخسائر المالية او الشخصية نتيجة عوامل غير متوقعة في الاجل القصير او الطويل

② : احتمال وقوع حدث مستقبلي يسبب لمن وقع عليه خسارة او ضرر مادي او معنوي فهو غالبا ما يقترن بالحظ والصدفة و قد تكون عواقب الخطر ضعيفة ومحتملة اوقد تكون كبيرة تؤدي الى دمار وخراب .

عمليات تغطية المخاطر :

هي عمليات تلجأ اليها المؤسسات الاقتصادية لغرض مواجهة والتحكم اكثر في المخاطر المالية ولتفادي عواقبها

تعاريف الخطر المصرفي

تعريف فوغان : هي امكانية حدوث انحراف بالمستقبل بحيث تختلف الاهداف المرغوب في تحقيقها عما متوقع

تعريف جون داونز جوردن اليوت : هي احتمالات قابلة للقياس لتحقيق خسائر او عدم الحصول على القيمة و يشيران الى ان (المخاطرة) تختلف عن (عدم التأكد) حيث ان (عدم التأكد) غير قابلة للقياس

تعريف جويل هي الاثار غير المرغوب بها على الربحية ناتجة على العديد من عوامل عدم التأكد

وان قياس المخاطرة يتطلب الوقوف على تأثير الامور غير المؤاتية التي تتم في ظروف عدم التأكد على الربحية

تعريف منير ابراهيم هندي ويتفق معه في ذلك جوزيف سنكي Joseph sinkey : التقلب في العائد المستقبلي

مفهوم المخاطرة المصرفية :

هي احتمالية تعرض المصرف الى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها على استثمار معين

العوامل المؤثرة في العمل المصرفي

① التغيرات التنظيمية و الإشرافية
② عدم استقرار العوامل الخارجية
③ المنافسة
④ تزايد حجم و تنوع الموجودات خارج الميزانية
⑤ التطورات التكنولوجية

① التغيرات التنظيمية و الإشرافية :

فرضت العديد من الدول الكثير من (القيود التنظيمية) للتقليل من مخاطر المنافسة ولتشجيع المصارف على الالتزام بالمبادئ المصرفية : مثل

- الالتزام بعلاقة معينة بين الاصول المخاطرة و رأس المال
- الالتزام بالحدود القصوى من التسهيلات التي يمكن تقديمها للعميل الواحد

② عدم استقرار العوامل الخارجية :

س1/ ما هي تداعيات انهيار اتفاقية بريتون وودز Bretton Woods

ج2/

- دخول مديري الخزينة في الشركات الكبرى الى الاسواق المالية مما ادى الى زيادة المنافسة في الاسواق
- ابتداع المصارف العديد من ادوات التغطية المستقبلية

س2/ لماذا دخل مديري الخزينة في الشركات الكبرى (خاصة المتعددة الجنسية منها) الى الاسواق المالية على اثر انهيار اتفاقية بريتون وودز

ج2/ ادى انهيار اتفاقية بريتون وودز الى التذبذبات (عدم استقرار) اسعار الفوائد و اسعار العملات ، فدخل مديري الخزينة في الشركات الكبرى الى الاسواق المالية اما لتفادي الخسائر المستقبلية التي قد تنتج عن مثل هذه التذبذبات او لتحقيق الارباح منها

③ المنافسة

من مزايا المنافسة : اجبار المتنافسين على تقديم افضل الخدمات بأدنى الاسعار كما انها تقوم بمكافأة الافضل بين المتنافسين

وتعتبر لمنافسة من المخاطر الائتمانية على الإدارة والدخل لأنها تقلص هوامش الربحية الى حدود قصيرة

④ تزايد حجم و تنوع الموجودات خارج الميزانية (ادوات التغطية المستقبلية – المشتقات المالية)

أوضح مثال على مدى أثر مثل هذه الموجودات في مخاطر العمل المصرفي

الخسائر التي تعرضت لها المصارف التي تعهدت بتغطية إصدار أسهم شركة BP بمبلغ 1.5 مليار جنيه إسترليني، عندما انهارت السوق المالية العالمية في يوم الاثنين الأسود 19/ 10 /1987 ،

⑤ التطورات التكنولوجية :

ان تطور تكنولوجيا المعلومات كان من نتائجه المباشرة :

- زيادة قدرة المصارف على التعرف على مخاطرها وإدارتها بطريقة أفضل
- تمكين المصارف من إدخال خدمات جديدة مثل الدفع الإلكتروني و إدارة النقد

وكما ان التطورات التكنولوجية أثرت إيجابيا في تعرف على مخاطر العمل المصرفي، وقياسه، وإدارته

كذلك في الوقت أن التطورات التكنولوجية أثرت سلبيا عندما خلقت مخاطر جديدة مثل (مخاطر تصفية الدفعات)

انواع المخاطر المصرفية

1. المخاطر الائتمانية
2. مخاطر التشغيلية
3. مخاطر أسعار صرف العملات
4. خطر الخزينة
5. خطر سعر الفائدة
6. خطر السيولة
7. مخاطر السمعة
8. خطر التضخم
9. الخطر الاستراتيجي
10. الخطر التنظيمي
11. مخاطر العمل المصرفي الدولي
12. خطر رأس المال
13. مخاطر العمليات المصرفية الالكترونية

اولا – المخاطر الائتمانية

 # مفهوم (منح الائتمان المصرفي) :

هي عملية تسويقية للأموال المتوفرة للبنوك بما يؤدي إلى تحقيق الربحية والأمان ضمن ضوابط وقواعد سليمة مع توفر الضمانات التي تضمن تدفق الأموال وعودتها إلى البنك وحمايتها من المخاطر

 # اهمية منح الائتمان المصرفي : هي الوظيفة الرئيسية الثانية والهامة التي تقوم بها البنوك التجارية لتحقيق أهدافها و يمثل الائتمان معظم أصول هذه البنوك ويحقق النصيب الأكبر من الدخل التشغيلي لها

 # مفهوم او تعريف (خطر الائتمان):

- **يعني تخلف العملاء عن الدفع او عجزهم عن السداد**
- **او خسارة كلية او جزئية لأي مبلغ يقوم البنك بإقراضه لطرف آخر**

أنواع المخاطر الائتمانية

① المخاطر المرتبطة بالعميل
② المخاطر المرتبطة بالقطاع الذي ينتمي إليه العميل
③ المخاطر المرتبطة بالنشاط الذي تم تمويله بضمان
④ المخاطر المرتبطة بالظروف العامة
⑤ المخاطر المرتبطة بأخطاء البنك
⑥ المخاطر المرتبطة بالغير

① المخاطر المرتبطة بالعميل

1) السمعة الائتمانية للعميل
2) مدى(الملاءة المالية) للعميل
3) السمعة الاجتماعية للعميل و وضعه المالي
4) الغرض من الائتمان (سبب حاجة العميل للائتمان)

② المخاطر المرتبطة بالقطاع الذي ينتمي إليه العميل

ترتبط هذه المخاطر بطبيعة النشاط الذي يعمل فيه العميل
لكل قطاع اقتصادي درجة مخاطر حسب الظروف التشغيلية والإنتاجية والتنافسية لوحدات القطاع

③ المخاطر المرتبطة بالنشاط الذي تم تمويله بضمان

تتعدد وتتنوع هذه المخاطر حسب الظروف المحيطة بالائتمان المطلوب والضمانات المقدمة
فمثلا مخاطر الائتمان بـ(ضمان أوراق مالية) يختلف عنه بـ(ضمانات عقارية)
ومن أمثلة المخاطر التي ترتبط بطبيعة النشاط :

1) عمليات تمويل بضمان بضائع
2) عمليات التمويل بضمان الأوراق المالية
3) عمليات التمويل بضمان كمبيالات

④ المخاطر المرتبطة بالظروف العامة

ترتبط عادة بالمخاطر المرتبطة بالظروف الاقتصادية والتطورات السياسية والاجتماعية وغيرها

⑤ المخاطر المرتبطة بأخطاء البنك

ترتبط هذه المخاطر بمدى قدرة إدارة البنك على :
متابعة الائتمان المقدم للعميل، والتحقق من قيام العميل بالمتطلبات المرتبطة به.

 # أخطاء البنك التي تسبب مخاطر ائتمانية :

1) ضعف نظم العمل الداخلية والإجراءات الرقابية
2) قصور أجهزة المتابعة
3) عدم توفر الخبرات المتخصصة التي تتمتع بالكفاءة التي تمكنها من اتقان عملها
4) عدم سلامة صياغة توصية منح التسهيلات المقترحة
5) عدم توفر قنوات اتصال جيدة بين ادارات البنك المتداخلة في صناعة وتنفيذ ومتابعة الائتمان

⑥ المخاطر المرتبطة بالغير

هي المخاطر المرتبطة بأحداث خارجة عن إرادة العميل و البنك مثل:

1) إفلاس أحد عملاء البنك من ذوو المديونية العالية
2) فشل في الصناعة التي يمارسها العميل
3) كوارث طبيعية تؤثر على نشاط البنك أو نشاط العميل
4) عوامل سياسية واقتصادية خارجة عن إرادة كل من البنك والعميل

أساليب السيطرة على المخاطر الائتمانية

الآليات المناسبة للتحكم في المخاطر الخاصة والمخاطر العامة

① وضع قيود على تصرفات إدارة المنشأة (العميل المقترض)
فيحق للبنك بموجبها (متابعة القرض) من خلال :
الخطة الاستثمارية للمنشأة
أسلوب استخدام العميل للقرض
عدم تراجع ودائع العميل
② الاتفاق مع العميل المقترض على سعر فائدة متحرك (وفقاً للسعر السوقي لها)
③ سداد قيمة الفائدة مقدما
④ الالتزام بجدول زمني لسداد القرض
⑤ تقديم الرهونات العقارية بالإضافة إلى الضمانات الشخصية

أساليب السيطرة على مخاطر الائتمان من خلال مراحل العملية الائتمانية

① تقييم المخاطرة
② التأمين
③ التغطية
④ التنويع
⑤ الأرصدة التعويضية
⑥ الضمانات
⑦ المتابعة
⑧ معالجة الحالات المتعثرة

---

1 تقييم المخاطرة :

 # المبادئ الاساسية و العناصر المحددة للمخاطرة : التي يتم من خلالها تقييم قدرة العميل الائتمانية بدقة

① دراسة عميقة لكل من :
للمركز المالي للعميل (الميزانية)
نتائج الأعمال للعميل (قائمة الدخل)
الغرض الممنوح من أجله القرض
طريقة سداد القرض
② دراسة المواءمة (التناسب) بين
(حجم التسهيلات المصرح بها للعميل) وبين (حجم موارد العميل المالية المستثمرة بالنشاط و نوعية النشاط)
③ استقصاء المعلومات اللازمة عن العميل من خلال البنك المركزي والسوق والنشاط الذي يعمل فيه
لأهمية هذه المعلومات لمعرفة مخاطر الائتمان للعميل

---

2 التنويع

هو أن تتسم المحفظة الائتمانية بدرجة كبيرة من التنويع وعدم تركز الائتمان في قطاعات معينة أو لدى عملاء معينين ويمكن تطبيق هذا التنويع من خلال وضع حد أقصى للائتمان لكل نشاط أو عميل والدخول في أسواق مصرفية جديدة.

3 التغطية :

وتأخذ عدة صور أهمها تجنب تحمل أعباء التقلبات في أسعار الفائدة من خلال :

① نقل عبئها على المقترض بتطبيق أسعار فائدة معومة (متحرك مع اسعار صرف العملات)

② المواءمة بين مصادر الأموال واستخداماتها - من حيث الحجم وآجال الاستحقاق وأسعار الفائدة

4 التأمين :

ويتمثل في الطلب من العميل أن يقوم بالتأمين لصالح البنك ضد مخاطر عدم السداد لدى شركة تأمين فإذا لم يسدد العميل في تاريخ الاستحقاق يحق للبنك الحصول على التعويض المناسب من شركة التأمين

5 الأرصدة التعويضية :

هي الأرصدة التي يحتفظ بها البنك كودائع أو تأمينات إلى حين انتهاء السداد.

6 الضمانات :

هي الضمانات العينية التي يقدمها العميل لتأكيد جديته لسداد الائتمان

 # يجب أن تتوفر في الضمانات الشروط التالية :

① القابلية للتصرف

② ثبات وسهولة تحديد القيمة

③ القابلية للنقل والتخزين.

④ أن تكون ملكية الأصل للمقترض

⑤ لا توجد عليه التزامات للآخرين.

7 المتابعة

تهدف إلى التحقق من مدى

① تنفيذ (سياسة الإقراض)

② تنفيذ الشروط للتسهيلات المصرح بها التي يضعها البنك

③ انتظام عملية السداد وعدم تجاوز الحد الأقصى المسموح به

8 معالجة الحالات المتعثرة :

نتيجة العملية الائتمانية التي يقوم بها البنك تظهر بعض الحالات المتعثرة التي تعود بشكل طبيعي إلى وجود قصور في تطبيق بعض أساليب السيطرة على المخاطر

 # الإجراءات اللازمة التي يتوجب على البنك أتخاذها في الحالات المتعثرة لتقليل الخسائر المحتملة

① السير في الإجراءات الرسمية المنصوص عليها في عقد منح التمويل لتصفية القرض

② عمل ترتيبات لاسترداد جزء من القرض

③ عمل ترتيبات لـ(إعادة جدولة القرض)

④ إعطاء جزء من الأموال للمقترض للتغلب على أزمته الحالية الناتجة عن أسباب خارجة عن إرادته

ثانيا - المخاطر التشغيلية

زاد تعرض المصارف للمخاطر التشغيلية بسبب :

1) التطورات المتلاحقة الناتجة عن ظاهرة العولمة و التوريق المصرفي (الأدوات المالية الجديدة)
2) التطورات التكنولوجية في مجال الاتصالات والمعلومات

مما تطلب تطوير أساليب الرقابة المصرفية وطرق إدارة المخاطر،

واستجابة لهذه التطورات أصدرت لجنة بازل مقترحات خاصة بشأن وضع إطار جديد للرقابة والإشراف على الجهاز المصرفي لتفادي المخاطر المالية.

 # مفهوم المخاطر التشغيلية : هناك عدة تعريفات للمخاطر التشغيلية حيث تم تعريفها على أنها

 # (تعريف عام اولي) أي مخاطر غير مخاطر السوق ومخاطر الائتمان

عيوب هذا التعريف

- لم يحدد أنواع المخاطر التشغيلية التي تواجهها البنوك حاليا

- لم تزود البنوك بقواعد أساسية لقياس المخاطر وحساب متطلبات رأس المال

 # تعريف لجنة بازل للرقابة المصرفية ضمن اتفاق بازل II (وهو أفضل تعريف) -

أنها مخاطر تحمل خسائر تنتج عن عدم نجاح أو فشل :

العمليات الداخلية
والعنصر البشري
والأنظمة
والأحداث الخارجية.

انواع المخاطر التشغيلية		
مرتبطة بالبيئة الداخلية (البنك)		مرتبطة بالبيئة الخارجية
تنفيذ وإدارة العمليات	العنصر البشري(الموظفون) الأنظمة الآلية والاتصالات	

 # مزايا تعريف لجنة بازل للرقابة المصرفية للمخاطر التشغيلية ضمن اتفاق بازل II : هو الأكثر وضوحا لأنه

- يشمل المخاطر القانونية
- يستثني المخاطر الاستراتيجية ومخاطر السمعة والمخاطر التنظيمية
- لا يعتبر الاحتفاظ برأسمال لمواجهة الخسائر الناتجة عن المخاطر التشغيلية خياراً في إطار اتفاق بازل II هو بل جزء جوهري فيه
- أنه حدد أنواع المخاطر التشغيلية والمتطلبات الرأسمالية اللازمة لمقابلتها.

 # تعريف معهد التمويل الدولي : (ولا يختلف عن تعريف الاتفاقية بازل للمخاطر التشغيلية) -

خطر الخسارة الناتجة من الإخفاق أو الفشل في الإجراءات الداخلية والأفراد والأنظمة أو حتى الأحداث الخارجية التي لم تغطى مسبقا بموجب احتياطات رأسمالية أخرى مثل مخاطر الفائدة

 # نلاحظ عدم اهتمام المصارف

- بمخاطر السيولة
- بمخاطر السمعة
- عدم وجود استراتيجية للعمل والخسائر قريبة الحدوث.

انواع المخاطر التشغيلية

أكدت لجنة بازل أن المخاطر التشغيلية تعبير له عدة معانٍ في الصناعة المصرفية، لذلك يتوجب على البنوك ولأغراض داخلية أن تعتمد على تعريفها الخاص للمخاطر التشغيلية.....لماذا؟
ج/ لان ذلك يساعدها في تحديد المخاطر التي تنطوي على خسائر كبيرة،
وفيما يلي أنواع المخاطر التشغيلية وتفسير لكل نوع منها حسبما أوردتها ورقة الممارسات السليمة (2003) والمعدة من قبل لجنة بازل:

① تنفيذ وإدارة العمليات : هي الخسائر الناتجة عن

- **المعالجة الخاطئة للعمليات وحسابات العملاء وعمليات المصرف اليومية**
- **الضعف في أنظمة الرقابة والتدقيق الداخلي**
- **الفشل في تنفيذ المعاملات وإدارة العمليات**
- **الأخطاء في إدخال البيانات**
- **الدخول إلى البيانات لغير المصرح لهم بذلك**
- **الخلافات التجارية**
- **إهمال أو إتلاف أصول العملاء**

---

② العنصر البشري : تشمل

- **الخسائر التي يتسبب بها الموظفون بقصد أو بدون قصد**
- **أفعال المسؤولين أو الموظفين التي يكون الهدف منها الغش أو إساءة استعمال الممتلكات أو التحايل على القانون واللوائح التنظيمية أو سياسة الشركة**
- **الخسائر الناتجة عن العلاقة مع طرف ثالث مثل العملاء، المساهمين، الجهات الرقابية**
- **عمليات الاحتيال الداخلي من قبل موظفين : كالاختلاس المالي، والتعمد في إعداد تقارير خاطئة عن أوضاع البنك، التجارة الداخلية لحسابات الموظفين الخاصة، إساءة استخدام بيانات العملاء السرية، التواطؤ على : السرقة، السطو المسلح، الابتزاز، الرشاوى، والتهرب الضريبي المتعمد ،**
- **عمليات التداول دون تخويل**
- **إنجاز حركات غير مصرح بها**
- **الغرامات والعقوبات بسبب أخطاء الموظفين**

---

③ الأنظمة الآلية والاتصالات : الخسائر الناتجة عن

- **عدم توفر او عطل أو فشل الأنظمة بسبب البنية التحتية في أنظمة تكنولوجيا المعلومات**
- **انهيار أنظمة الكمبيوتر**
- **الأعطال في أنظمة الاتصالات**
- **أخطاء البرمجة**
- **فيروسات الحاسوب**
- **الفائدة المفقودة بسبب العطل**

---

④ الأحداث المرتبطة بالبيئة الخارجية :

تشمل الخسائر الناتجة عن أعمال طرف ثالث مثل :

- الاحتيال الخارجي :كالسرقة والسطو المسلح، تزييف العملات والتزوير، القرصنة التي تؤدي الى تدمير الحواسيب، سرقة البيانات، الاحتيال عبر بطاقات الائتمان، الاحتيال عبر شبكات الكمبيوتر،الإرهاب والابتزاز
- الكوارث الطبيعية (الهزات الأرضية، والحرائق، والفيضانات) التي تصيب الاصول والممتلكات
- تغيير القوانين بما يؤثر على قدرة المصرف في مواصلة العمل

ثالثا - خطر سعر الصرف

 # تعريف خطر الصرف :

- هو الخطر المرتبط بتغير سعر صرف عملة أجنبية يتحمله مالك الأصل أو صاحب الدين أو أي حقوق مقيمة بالعملة الأجنبية

- هو مخاطر حالية و مستقبلية قد تتأثر بها ايرادات البنك ورأسماله بسبب التغيرات غير المرغوبة لسعر الصرف العملات

 # تأثير تقلبات اسعار الصرف :

- تؤثر على البنك وعلى المستثمرين على سواء ، فتؤدي إلى نتائج يمكن أن تكون إيجابية أو سلبية : - ففي حالة زيادة سعر صرف العملات : فإن البنك يحقق أرباحا فوائد أكبر على القروض التي يمنحها و في حالة انخفاض سعر صرف العملات: فإن البنك يتحمل خسارة عن السعر الذي استدان به

 # انواع مخاطر سعر الصرف

مخاطر سعر الصرف				
مرتبطة بالبنك				مرتبطة بالعميل
الائتمان بالعملة الصعبة	السعر	السيولة	الموظفين	

1 المخاطر المرتبطة بالبنك:

في مجال التعامل بالنقد الاجنبي يتحمل البنك عدة مخاطر منها :

① مخاطر الائتمان بالعملة الصعبة : هو خطر وقوع الدولة في مشاكل مع الخارج.

② مخاطر السعر : هو خطر التغير المحتمل في اسعار العملات خلال الفترة المحتفظ بها.

③ مخاطر السيولة : هو خطر (صعوبة التسويق للسيولة) اي صعوبة بيع عملة للحصول على عملات اخرى مطلوبة بسعر يساوي فوائد اقراض هذه العملات

④ خطر عدم فهم المتعاملين للدور المفوض لهم داخل البنك في تطوير الاستثمار بالعملات الأجنبية

2 المخاطر المرتبطة بالعميل:

ان خطر سعر الصرف المرتبط بتقلب او تدهور قيمة ارصدة البنوك من العملات الأجنبية من جهة وكذا تقلب قيمة العملات التي تم بواسطتها تقديم القروض

وهذا ما يؤثر سلبا على القيمة الحقيقية للقرض عند حلول آجاله

رابعا - خطر الخزينة

هو الخطر الذي يرتبط بعدم ملاءمة طلبات الزبائن المتزايدة على القروض مع طلبات المودعين المتزايدة على سحب أموالهم

فيجد البنك صعوبة في التوفيق بين السحب المستمر غير متوقع للودائع مع القروض المطلوبة في آن واحد

خامسا - خطر سعر الفائدة

 # التعريف: هو الخطر المرتبط بالتغيرات غير الملائمة لسعر الفائدة و تنتج عنها خسارة يتحملها البنك

ويتمثل في مدى حساسية التدفقات النقدية سلبيا للتغيرات التي تطرأ على مستوى أسعار الفائدة

وتحصل هذه المخاطرة عندما تكون تكلفة الموارد أكبر من عوائد الاستحقاقات

وتزداد بزيادة الفرق بين تكاليف الموارد عن عوائد تلك الاستخدامات

سادسا - خطر السيولة

 # المخاطر التي تتحملها البنوك كوسيط مالي :

تقوم المصارف بدور وسيط مالي ، تعمل على تجمع الودائع من الجمهور لتوزيعها بشكل قروض للمؤسسات والأفراد

① مخاطر تذبذبات أسعار الفائدة

② مخاطر السيولة

 # تعريف السيولة : هي قدرة البنك على الوفاء بمسحوبات المودعين وتلبية احتياجات المقترضين في الوقت المناسب

 # تعريف خطر السيولة : هو عدم كفاية أرصدة البنك النقدية لمواجهة مسحوبات المودعين من جهة، واحتياجات المقترضين من جهة أخرى

 # حالات ظهور و تعاظم مخاطر السيولة في البنك :

في الحالات العادية تبقى مخاطر السيولة منخفضة نسبيا طالما يحتفظ البنك بسمعته وثقة الزبائن فيه لكن تظهر مخاطر السيولة عند الحالات التالية

① ارتفاع طلبات المودعين لسحب أموالهم المودعة في البنك

② سحب المودعين أموالهم نتيجة فقدان ثقة الزبائن في بنوكهم

③ عندما تكون اغلب الودائع قصيرة الأجل بينما تكون القروض طويلة الأجل

④ يزداد خطر السيولة عندما لا يستطيع البنك توقع الطلب الجديد على القروض أو مسحوبات الودائع

④ يزداد خطر السيولة عندما لا يستطيع البنك الوصول إلى مصادر جديدة للنقدية

سابعا - مخاطر السمعة

السمعة عامل مهم للمصرف، حيث ان طبيعة الانشطة التي تؤديها البنوك تعتمد على السمعة الحسنة لدى المودعين والعملاء

تنشأ نتيجة الفشل في (التشغيل السليم للمصرف)

فيكتسب البنك السمعة السيئة عندما لا يتماشى تشغيل المصرف مع الانظمة والقوانين الخاصة بذلك

ثامنا - خطر التضخم (مخاطر انخفاض القوة الشرائية)

 # التعريف : هو خطر انخفاض القوة الشرائية نتيجة التضخم

يترتب على خطر التضخم انخفاض في القوة الشرائية للنقود المستثمرة في (مبلغ القرض) و في (الفوائد التي يحصل عليها البنك)

لذا يشير البعض إلى خطر التضخم بـ(مخاطر انخفاض القوة الشرائية)

تاسعا - الخطر الاستراتيجي (خطر السياسة العامة)

 # التعريف : هو خطر غياب أو سوء التوجيه الاستراتيجي للبنك مما يحمله البنك نتائج سلبية على مسار تطوره ونموه خصوصا في بيئة تتميز بمنافسة كبيرة

 # على سبيل المثال

- خطر التوسع في منح القروض من طرف البنوك الغربية للدول النامية

- تخصص البنك استثمارات في مجالات أقل عائدا في سوق يشهد حالة انخفاض في الأداء

عاشرا - الخطر التنظيمي

 # التعريف : هو خطر يشمل

① خطر قانوني (عدم احترام التشريعات المنظمة للنشاط المصرفي)

مما يؤدي الى تحمل المصرف عقوبات وغرامات يدفعها حسب ما هو منصوص عليه في هذه التشريعات وتأخذ العقوبات طابع قضائي أو جبائي أو جنائي قد تصل إلى حد سحب الاعتماد من البنك

② خطر معنوي (عدم احترام المبادئ والقواعد الداخلية للنشاط المصرفي) كخطأ (الكشف عن السر المهني) الذي يؤدي إلى خسارة محتملة للزبائن وإلى تعرض المصرف لإجراءات عقابية ذات طابع مالي.

احد عشر - مخاطر العمل المصرفي الدولي (خطر البلد)

 # التعريف : هو خطر تتعرض المصارف ذات الطبيعة الدولية في عملها في احتمال خسارة مالية نتيجة مشكلات تتعلق بالاقتصاد الكلي للبلد المعني أو نتيجة أسباب سياسية

ويتم تقويم مخاطر البلد من خلال التركيز على تحليل

① الخطر السياسي : ويعبر عن مدى رغبة القطر المعني في الوفاء بالتزاماته

② خطر التحويل : يعبر عن قدرة على القيام الفعلي بعملية التحويل

ثاني عشر - خطر رأس المال (كفاية رأس المال)

تعبر مخاطر رأس المال عن المدى الذي يمكن أن تتدنى إليه قيمة الموجودات قبل أن يكون لذلك التدني أثر في حقوق المودعين

فالمصرف الذي يشكل رأسماله 10 % من موجوداته، يمكن أن يكون قادرا على مواجهة تدن في قيمة موجوداته أكثر من المصرف الذي يشكل رأسماله 5 % من موجوداته .

ومن ناحية أخرى، فان انخفاض رأسمال المصرف، بالنسبة لحجم موجوداته، له أثر إيجابي في العائد على حقوق المساهمين

 # العلاقة بين حجم الودائع والعوائد : إذا اختار مصارف زيادة مديونيته، بلا شك أن ذلك سيؤدي الى تحسن في العائد.. والعكس صحيح.

 # أهمية كفاية رأس المال : ويعود الاهتمام بـ(خطر كفاية رأس المال) الى أهميته في استقرار النظام المصرفي من خلال أثر رأس المال المناسب في تخفيض مخاطر الإخفاق

 # الهدف من كفاية رأس المال:

① خط دفاع لامتصاص الخسائر عند تحققها، وبذلك يتفادى المصرف التصفية.

② التخفيف من أثر أزمات السيولة، إذا ما حدثت، وذلك من خلال الثقة في سلامة مركز المصرف

③ التخفيف من خسائر المودعين في حالة الإخفاق

ثالث عشر - مخاطر العمليات المصرفية الالكترونية

يصاحب تقديم العمليات المصرفية الالكترونية مخاطر متعددة وقد أشارت لجنة بازل للرقابة المصرفية إلى أنه ينبغي قيام البنوك بوضع السياسات والإجراءات التي تتيح لها إدارة هذه المخاطر من خلال تقييمها والرقابة عليها ومتابعتها وأصدرت اللجنة مبادئ لإدارة هذه المخاطر شملت ما يلي:

① مخاطر التشغيل
② مخاطر السمعة
③ المخاطر القانونية
④ المخاطر الأخرى

1 مخاطر التشغيل :

① عدم التأمين الكافي للنظم :

تنشأ هذه المخاطر عند إمكانية اختراق غير المرخص لهم لنظم حسابات البنك بهدف التعرف على المعلومات الخاصة بالعملاء واستغلالها سواء تم ذلك من خارج البنك او من العاملين به

لذا يستلزم توفر إجراءات كافية لكشف وإعاقة الاختراق

② عدم ملاءمة (تصميم النظم) أو (إنجاز العمل) أو (أعمال الصيانة)

تنشأ هذه المخاطر من مشاكل فشل وعدم كفاءة النظم في لاستجابة لمتطلبات المستخدمين

وتزداد هذه المخاطر مع عدم الاسراع في حل هذه المشاكل و عدم صيانة النظم ، خاصة مع زيادة الاعتماد على مصادر خارج البنك لتقديم الدعم الفني بشأن البنية الأساسية اللازمة

③ إساءة الاستخدام من قبل العملاء

تقع هذه المخاطر في حالة - عدم توعية العملاء بإجراءات التأمين الوقائية

- أو عند سماح العملاء لعناصر إجرامية بالدخول الى حسابات عملاء آخرين
- أو قيام العملاء بعمليات غسيل الأموال باستخدام معلوماتهم الشخصية

2 مخاطر السمعة :

تنشأ هذه مخاطر في حالة وجود رأي عام سلبي عن البنك حول (عدم قدرة البنك على تقديم خدماته المصرفية عبر الأنترنت وفق معايير الأمان والسرية والدقة مع الاستمرار والاستجابة الفورية لاحتياجات ومتطلبات العملاء)

- لذا يجب تركيز اهتمام البنك على تطوير و رقابة ومتابعة معايير الأداء بالنسبة للعمليات المصرفية الالكترونية

3 المخاطر القانونية

تقع هذه المخاطر في حالة

- انتهاك القوانين أو القواعد أو الضوابط المقررة(خاصة مرتبطة بمكافحة عمليات غسيل الأموال)
- أو لعدم وضوح الحقوق والالتزامات القانونية المصاحبة للعمليات المصرفية الالكترونية
- او لعدم وضوح مدى توفر قواعد لحماية المستهلكين في بعض الدول
- أو لعدم المعرفة القانونية لبعض الاتفاقيات المبرمة بشأن استخدام وسائل الوساطة الالكترونية

4 المخاطر الأخرى :

يرتبط أداء العمليات المصرفية الالكترونية بمخاطر العمليات المصرفية التقليدية، ومن ذلك مخاطر الائتمان والسيولة وسعر العائد ومخاطر السوق مع احتمال زيادة حدتها

فعلى سبيل المثال فإن استخدام قنوات غير تقليدية للاتصال بالعملاء وامتداد نشاط منح الائتمان إلى عملاء عبر الحدود قد يزيد من احتمالات إخفاق بعض العملاء في سداد التزاماتهم

الفصل الثاني

ادارة المخاطر المصرفية والمالية

ترتكز الصناعة المصرفية في مضمونها على فن ادارة المخاطر

 # علاقة المخاطر بالأرباح : بدون المخاطر تقل الارباح او تنعدم

فكلما قبل البنك ان يتعرض لقدر اكبر من المخاطر نجح في تحقيق جانب اكبر من الارباح

ومن هنا تأتي اهمية اكتشاف المصرفيين لمخاطر عملهم للعمل على احتواء المخاطر بذكاء لتعظيم عائد الاستثمارات ، و في النهاية يعتبر العائد هو المقياس الحقيقي للنجاح

 # مراحل ادارة المخاطر المصرفية:

إن حسن إدارة المخاطر في المصارف يشمل المرور بأربع مراحل أساسية

① تعريف المخاطر التي يتعرض لها العمل المصرفي

② القدرة على قياس المخاطر بصفة مستمرة من خلال نظم معلومات ملائمة

③ اختيار المخاطر التي يرغب المصرف في التعرض لها، والتي يمكن لرأس المال تحملها .

④ مراقبة الإدارة للمخاطر وقياسها بمعايير مناسبة واتخاذ القرارات الصحيحة في الوقت المناسب لتعظيم العائد مقابل تحجيم المخاطر

وهو جهد متواصل يمثل صميم العمل المصرفي

 # تعريف ادارة المخاطر المالية والمصرفية :

هي تحديد وتحليل والسيطرة الاقتصادية على المخاطر التي تهدد الاصول المالية للمؤسسة او المستثمر و بصفة اخرى فان ادارة المخاطر هي تعيين مختلف حالات التعرض للمخاطر وقياسها ومتابعتها وادارتها

 # شرح التعريف :

ادارة المخاطر عبارة عن منهج او مدخل علمي للتعامل مع المخاطر عن طريق :

① توقع الخسائر العارضة المحتملة

② تصميم وتنفيذ اجراءات تقلل تكاليف وقوع الخسائر او تقلل الاثر المالي للخسائر الواقعة الى الحد الادنى

 # اهمية إدارة المخاطر المصرفية كنظام لدراسة و السيطرة على المخاطر المصرفية

 # ان إدارة المخاطر هي نظام متكامل وشامل لتهيئة البيئة المناسبة والأدوات اللازمة لتوقع ودراسة المخاطر المحتملة وتحديدها وقياسها وتحديد مقدار آثارها المحتملة على أعمال المصرف وأصوله وإيراداته و وضع الخطط المناسبة لما يلزم ويمكن القيام به لتجنب هذه المخاطر أو لكبحها والسيطرة عليها وضبطها للتخفيف من آثارها إن لم يمكن القضاء على مصادرها.

 # ان إدارة المخاطر هي نظام متكامل وشامل بمعنى انه يشمل جميع اعمال المصرف و جميع العاملين فيه وجميع المعاملات والوسائل المستخدمة فأنواع المخاطر المختلفة قد تقع على أي مفصل منها و تأثير المشكلة في حال حدوتها قد يصيب كامل المصرف و اعماله ونتيجة الى ذلك لا بد ان تعنى ادارة المخاطر بكل عناصر العمل والنشاط و بمستوياته المختلفة لاكتشاف أي خطر و تلمسه مع بدايات حدوثه و بالتالي معالجته معالجة فعالة تشترك فيها المستويات المختلفة في المصرف

 # البيئة المناسبة (الادوات المناسبة) لقياس وتسجيل المخاطر و مراقبتها والسيطرة عليها:

تعني وجود (اهداف و استراتيجيات و سياسات و اجراءات و تعليمات و نماذج) واضحة و مكتوبة ومعروفة من قبل (العاملين) تستخدم لغرض (قياس و تسجيل و مراقبة و السيطرة على المخاطر)

 # العوامل اللازمة لتحضير و تهيئة الادوات المناسبة لقياس وتسجيل المخاطر و مراقبتها والسيطرة عليها:

① **توفر معايير واضحة خاصة بالمشاركة بالمخاطر : بالنسبة للعمليات المختلفة**

② **وجود نظام دقيق لرصد احتمالات التعرض للمخاطر :و أنظمة متعددة لقياس والتحكم بالمخاطر المختلفة**

③ **توفر معايير واضحة لتصنيف ومراجعة مستمرة المخاطر**

④ **وجود نظام لتقارير متعددة دورية نمطية وتقارير خاصة في حالات معينة : وتشمل هذه التقارير المخاطر المختلفة المحتملة**

⑤ **وجود وسائل مراقبة داخلية مناسبة وكافية**

⑥ **نشر ثقافة إدارة المخاطر لدى كافة العاملين : مع وجود نظام حوافز ومحاسبة مدروس وجيد**

 # وسائل أو أشكال الرقابة الفعالة لإدارة المخاطر :

تعتبر الرقابة الفعالة أداة أساسية لإدارة المخاطر وتتخذ عادة ثلاثة وسائل أو ثلاثة أشكال رئيسية :

①**الضبط أو الرقابة الداخلية: هي الوسائل المعتمدة داخل المصرف لملاحظة المخاطر قبل وبعد العمليات المختلفة**

② **المراجعة الداخلية : هي التدقيق الداخلي النظامي للعمليات المختلفة للتأكد من مطابقتها للإجراءات والتعليمات والسياسات المعتمدة وإبلاغ الإدارة العليا المختصة بنتائج تدقيقها**

③**المراجعة الخارجية : هي التي تقوم بها جهة خارجية بتقييم أداء المصرف ومدى تطبيقه للضوابط المعتمدة**

 # وظائف الإدارة الفعالة للمخاطر المالية

وهكذا فإن الإدارة الفعالة للمخاطر وجدت لتقوم بثلاثة وظائف متماسكة مع بعضها

① **وظيفة وقائية : للوقاية من المخاطر المتوقعة قبل حدوثها**

② **وظيفة اكتشافية : لاكتشاف المشاكل عند حدوثها والتعرف على النتائج غير المرغوب بها ودراسة تأثيرها**

③**وظيفة تصحيحية :لتدارك نتائج المخاطر المكتشفة و تجنبها وعدم تكرارها**

 # أهداف ادارة المخاطر المالية

① **المحافظة على الأصول : لحماية مصالح المستثمرين و المودعين**

② **إحكام الرقابة والسيطرة على المخاطر : المصاحبة للأنشطة التي تتعامل بأدوات الاستثمار من الأوراق المالية والتسهيلات الائتمانية وغيرها**

③ **تحديد العلاج النوعي لكل نوع من أنواع المخاطر : ولكل وعلى كافة مستوياتها**

④ **تقليل الخسائر : إلى أدنى حد ممكن من خلال الرقابة الفورية أو من خلال تأمينها و تحويلها إلى جهات خارجية**

⑤ **حماية الاستثمارات : من خلال حماية قدرتها الدائمة على توليد الأرباح رغم أي خسائر عارضة**

⑥ **اعداد التقاريرالدورية عن حجم المخاطر : التي يتعرض لها الاستثمار**

(تقنيات) أساليب ادارة المخاطر المالية

هناك عدة تقنيات لإدارة المخاطر المالية، وتختلف هذه التقنيات باختلاف المخاطر، ونذكرها فيما يلي:

① تحاشي أو تفادي المخاطرة
② تقليل المخاطرة
③ الاحتفاظ بالمخاطرة
④ تحويل المخاطرة
⑤ اقتسام المخاطرة

---

① تحاشي أو تفادي المخاطرة

يتم تحاشي المخاطرة عندما يرفض الفرد أو المنظمة تحملها ولو لحظة،.....لماذا1 ؟ ..... كيف 2 ؟

ج 1/ لان التعرض للمخاطرة غير مسموح له بان يدخل حيز الوجود

ج2 / يتحقق ذلك عن طريق عدم القيام بالعمل أو بالاستثمار المنشئ للمخاطرة ،

فإذا أراد المصرف عدم المخاطرة بالمدخرات في مشروع فيه مجازفة فعلى المصرف الاستثمار في مشاريع تنطوي على مخاطرة أقل

وإذا أراد المصرف تحاشي المخاطرة المرتبطة بحيازة ملكية لايشتري أصول بل يقوم باستئجارها بدل اقتناءها.

واذا كان من المحتمل ان يكون استخدام منتج ما (منتج مالي سهم او سند) محفوفا بالمخاطر فلا يلجأ لذلك

تقييم اسلوب تحاشي أو تفادي المخاطرة : يعد تفادي المخاطرة أحد أساليب التعامل مع المخاطرة ولكنه تقنية سالبة وليست إيجابية لانه يحرم المصرف من عائد وارباح عالية

ولهذا السبب يكون أحيانا مدخلا غير مفضل للتعامل مع مخاطر كثيرة ،.....لماذا ؟

ج/ لان استخدم هذا الاسلوب بشكل مكثف يحرم المؤسسات أو المستثمرين من فرص كثيرة لتحقيق الربح ولربما أدى إلى العجز عن تحقيق أهدافهم.

---

② تقليل المخاطرة

يمكن كذلك إدارة المخاطر المالية من خلال تقليلها وذلك بطريقتين:

الطريقة الأولى (تدابير السلامة و منع المخاطرة والتحكم فيها) :

ومثل ذلك (برامج السلامة و تدابير منع الخسارة) التي تتعامل مع المخاطرة عن طريق منع حدوث الخسارة أو تقليل فرص حدوثها

كذلك نفس الشيء بالنسبة للمخاطر المالية فبعض التقنيات يكون الهدف منها (منع حدوث الخسارة) و البعض الآخر يكون الهدف منه (التحكم في شدة الخسارة) إذا وقعت

تقييم طريقة منع المخاطرة والتحكم فيها :

- إن منع الخسارة تكون الوسيلة الأكثر مرغوبة للتعامل مع المخاطرة فسيتم القضاء على المخاطرة فإذا أمكن القضاء تماما على احتمال وقوع الخسارة
- مهما حاول واجتهد المصرف لن يستطيع منع حدوث جميع الخسائر دائما
- إن منع حدوث الخسارة في بعض الأحيان مكلف : قد يكون منع الخسارة يكلف أكثر من الخسائر نفسها.

الطريقة الثانية (التحليل الاجمالي للمخاطرة) :

من خلال استخدام (قانون الأعداد الكبيرة) فعن طريق دمج عدد كبير من وحدات التعرض يمكن التوصل لتقديرات دقيقة بشكل معقول للخسائر المستقبلية لمجموعة ما وبناء على هذه التقديرات يمكن لمنظمة مثل شركة تأمين أن تفترض إمكانية حدوث خسارة نتيجة لمثل هذا التعرض ولا تواجه بعد نفس احتمال الخسارة

③ الاحتفاظ بالمخاطرة:

ربما يكون الاحتفاظ بالمخاطرة الأسلوب الأكثر شيوعا للتعامل مع المخاطرة فالمنظمات تواجه عددا غير محدود تقريبا من المخاطر وفي معظم الأحوال لا يتم القيام بشيء حيالها وعندما لا يتم اتخاذ إجراء ايجابي لتفادي المخاطرة أو تقليلها أو تحويلها يتم بذلك الاحتفاظ باحتمال الخسارة الذي تنطوي عليه تلك المخاطرة

الاحتفاظ بالمخاطرة قد يكون شعوريا أو لا شعوريا.

فيتم الاحتفاظ الشعوري او الواعي بالمخاطرة عندما لا يتم ادراك المخاطرة في هذه الحالة يحتفظ الشخص المعرض للمخاطرة بالعواقب المالية للخسارة المحتملة دون ادراك انه يفعل ذلك

تقييم اسلوب الاحتفاظ بالمخاطرة : والاحتفاظ بالمخاطرة أسلوب مشروع للتعامل مع المخاطرة بل أنه يكون في بعض الحالات الطريقة الأفضل،

قرار الاحتفاظ بالمخاطرة : يجب على كل منظمة أن تقرر أي المخاطر يجب أن تحتفظ بها وأيها ينبغي عليها أن تتفاداها أو تحولها بناءً على هامش الاحتمالات الخاص بها أو قدرتها على تحمل الخسارة

فالخسارة التي قد تكون كارثة مالية بالنسبة لمنظمة ما أو مستثمر وقد يسهل تحملها بالنسبة لمنظمة أخرى أو مستثمر آخر

قاعدة الاحتفاظ بالمخاطرة المخاطرة التي ينبغي الاحتفاظ بها هي تلك المخاطرة التي تؤدي إلى خسائر محتملة يمكن تحملها (صغيرة نسبيا)

---

④ تحويل المخاطرة

من الممكن نقل أو تحويل المخاطرة من شخص إلى شخص آخر أكثر استعداد لتحملها

ويمكن استخدام أسلوب التحويل في التعامل مع كل المخاطر

- يعد (التحوط) مثال ممتازة لاستخدام تقنية تحويل المخاطر فهو وسيلة من وسائل تحويل المخاطر المالية :

ويتم بالشراء والبيع من أجل التسليم المستقبلي للأصول المالية الجاري التعامل بها.

ويقوم المتعاملون وفقا لـ(التحوط) بحماية أنفسهم من حدوث تراجع أو انخفاض في سعر السوق بين وقت شرائهم لمنتج مالي ما ووقت بيعهم له .

وغالبا ما يتم تحويل المخاطرة من خلال عقود ويعد اتفاق harmless hold الذي يتحمل بمقتضاه شخص مسؤولية شخص آخر عن الخسارة مثالا لمثل هذا التحويل.

- يعد (التأمين) ايضا مثال على لاستخدام تقنية تحويل المخاطر و وسيلة من وسائل تحويل المخاطر المالية :

ففي مقابل دفع مبلغ محدد كقسط تأمين يسدده أحد الطرفين يوافق الطرف الثاني على تعويض الطرف الأول مبلغ معين عن الخسارة المحددة المحتمل حدوثها.

---

⑤ اقتسام المخاطرة

- يعد اقتسام المخاطرة حالة خاصة لتحويل المخاطرة...لماذا ؟

ج/ عندما يتم اقتسام المخاطرة يتم تحويل احتمال الخسارة من الفرد إلى المجموعة،

- و يعد اقتسام المخاطرة أيضا صورة من صور الاحتفاظ بالمخاطر ....لماذا ؟

ج/ لان الاقتسام يتم في ظله الاحتفاظ بالمخاطرة المحولة إلى المجموعة إلى جانب مخاطر أفراد المجموعة الآخرين

- ويعد التأمين أداة أخرى تهدف للتعامل مع المخاطرة من خلال الاقتسام ... لماذا ؟

ج/ لان إحدى خصائص وسيلة التأمين هي اقتسام المخاطرة بواسطة أفراد المجموعة

العناصر الرئيسية في إدارة فعالة للمخاطر

قبل أن نبدأ باستعراض وسائل إدارة المخاطر المختلفة، لعله من المفيد أن نستعرض بعض العناصر التي نراها أساسية لإدارة فعالة للمخاطر، ويمكننا تحديدها بما يلي:

① وجود استراتيجيات وسياسات وإجراءات واضحة وشاملة:

② توفر المعلومات بشكل دائم ومنظم للإدارة:

④ توفر سجلات محاسبية و مستندية مناسبة

③ توزيع وتفويض واضح للمسؤوليات وعدم تداخل في الواجبات

⑤ وجود إدارة مستقلة لإدارة المخاطر

⑥ وجود أنظمة رقابة داخلية وخارجية وأنظمة تحقق من مستوى الأداء

---

① وجود استراتيجيات وسياسات وإجراءات واضحة وشاملة

و(السياسات) هي الإرشادات المكتوبة الموجهة لإدارة العمليات، كسياسة التمويل، والشروط المطلوبة في العميل، ووصف المنتجات الخدمة المصرفية

أما (الإجراءات) فهي التعليمات المكتوبة التي تبين كيفية تنفيذ السياسات.

وهذه السياسات والإجراءات يجب أن تكون للموظفين أصحاب العلاقة:

مكتوبة

واضحة

متاحة

مفهومة (سهلة الفهم)

مبسطة

مدعومة بنماذج

يتم تدريب الموظفين عليها والتأكد من أنهم فهموها وقادرين على تطبيقها

كما يجب أن يلتزم الموظفون على كافة المستويات من ذوي العلاقة بتطبيقها وأن تتأكد الإدارة بأنها مطبقة ومنفذة في العمليات المختلفة

أي تعديل في السياسات أو الإجراءات يجب تبليغه بسرعة للموظفين أصحاب العلاقة

كذلك يجب ان يكون التعديل بالطبع مكتوبا واضحا ومفهوما ويتم تدريب العاملين عليه.

---

② توفر المعلومات بشكل دائم ومنظم للإدارة

ان (توفر المعلومات و توفر نظام معلومات وأرشفة متطور) عنصر هام من عناصر إدارة المخاطر

المجالات التي يجب أن تشملها المعلومات :

1) أوجه العمل داخل المصرف : من عمليات وعملاء وموظفين

2) العموميات خارج المصرف المؤثرة على عمل المصرف : كالمعلومات عن تقلبات أسعار الأسهم والعملات وأحوال الاقتصاد ومعلومات عن السوق وكذلك توجهات السوق والتشريعات والقوانين الجديدة الخ....

 # وسائل توفر المعلومات للإدارة

1) التقارير الدورية النمطية وغير النمطية: تعد عنصر هام من عناصر توفر المعلومات وسهولة وصلها للإدارة العليا في الوقت المناسب ويعتمد ذلك على تحديد التقارير المطلوبة ومضامينها وسهولة إنشاءها وتدقيقها ومراجعتها، ومن المفيد أن نتذكر هنا أن التقارير المنتظمة وسيلة من وسائل تقييم العاملين وعلى الإدارة إفهام العاملين هذه الحقيقة كدافع لهم للشعور بأهمية التقارير المطلوبة منهم.

2) أنظمة إلكترونية وحاسوبية متطورة ومدروسة : إن وجودها يسهل توفر المعلومات ويسهل الحصول عليها وكذلك يسهل عملية اعداد التقارير الدورية ويسهل عملية مراجعتها وتدقيقها والاستفادة منها

 # معالم و صفات المعلومات الجيدة التي يجب توفرها و التقارير المرتبطة بها :

1) أن يتوفر لدى المصرف (خريطة أو مخطط للتقارير) يشمل : نماذج التقارير وما يجب أن تحويه من معلومات والموظفين المسؤولين عن انشائها أو تدقيقها أو استلامها وكذلك الفترات الدورية لها أو الحالات المتوجبة فيها إن لم تكن نمطية أو دورية

2) أن تكون المعلومات المتوفرة ذات علاقة ومستخدمة بمعنى أن متلقيها سيستفيد من استخدامها،

3) أن تصل المعلومات في الوقت المناسب

4) أن تكون المعلومات دقيقة

5) أن تذهب التقارير للجهات المناسبة التي تحتاج هذه المعلومات، وأن تكون متاحة للأفراد المعنيين فقط.

6) أن تكون نماذج التقارير سهلة الصياغة والفهم والاستيعاب

7) أن توجد وسيلة سهلة عملية لحفظ هذه التقارير واسترجاعها.

8) أن تكون التقارير والمعلومات الواردة فيها قابلة للتتبع و المراجعة و يمكن تدقيقها

---

③ توزيع وتفويض واضح للمسؤوليات وعدم تداخل في الواجبات

لابد من وجود هيكل مؤسساتي داخل المصرف يتضمن الوصف الوظيفي وخطوط السلطات وخطوط التقارير . ويجب الأخذ بعين الاعتبار دائما ضرورة عدم تداخل الصلاحيات والسلطات بمعنى فصل الجهات الموجهة عن الدارسة عن المقررة عن المنفذة وطبعا عن المراقبة أو المدققة.

---

④ توفر سجلات محاسبية و مستندية مناسبة

- **تأتي الأهمية الكبيرة للأنظمة الإلكترونية والحلول الحاسوبية، وكذلك أنظمة الأرشفة الإلكترونية**
- **السجلات يجب أن تكون دقيقة قابلة للتدقيق والمراجعة والمطابقة، كما يفضل وجود نسخ احتياطية متطابقة تماما مع الأصل، مع يجب وجود رقابة كافية للتأكد من الوجود الفعلي والدائم لهذه السجلات واستخداماتها.**

---

⑤ وجود أنظمة رقابة داخلية وخارجية وأنظمة تحقق من مستوى الأداء

- ان أنظمة الرقابة بأنواعها تعطي إدارة المخاطر أداة فعالة ضرورية للتخفيف من آثار المخاطر حال وقوعها واكتشافها المبكر لأنواع المخاطر المختلفة للتمكن من السيطرة عليها في الوقت المناسب.

- يجب توفر أنظمة وإدارة رقابة داخلية مناسبة في المصرف

- و يجب توفر جهة رقابة خارجية قادرة و فعالة

- و يجب الأخذ بعين الاعتبار (تكلفة انشاء أنظمة رقابة متكاملة) ، فهذه التكلفة يجب أن تكون متناسبة مع حجم المصرف وحجم عملياته و محل الرقابة المطلوبة

الثغرات (نقاط الضعف) التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند تصميم أنظمة الرقابة :

1) القرارات التي تتخذ بناءا على المعلومات المتوفرة غير دقيقة أو غير واضحة : مثل بعض القرارات التي قد تؤخذ بناء على التقدير الشخصي لمتخذ القرار أو الضغوط الإدارية أو ضغوط العمل أو لأسباب شخصية

2) الأخطاء العاملين غير المقصودة : الأخطاء الناتجة عن عدم فهم التعليمات أو الإجراءات أو الناتجة عن أخطاء استخدام الأنظمة الإلكترونية والحلول الحاسوبية من قبل بعض العاملين

3) الأخطاء العاملين المقصودة : تواطؤ الموظفين في محاولة منهم لتحقيق مكاسب شخصية مخالفة للتعليمات وخاصة من بعض الإداريين في المستويات الإدارية العليا وهنا يجب التفريق بين حالات مخالفة التعليمات والإجراءات النافذة بسوء نية او لتحقيق مكاسب أو ميزات شخصية وبين مخالفات للأنظمة النافذة كقرارات إدارية تهدف لمعالجة حالة إدارية قائمة تتطلب مثل هذا القرار بالمخالفة لأسباب شرعية أو قانونية.

⑥ وجود إدارة مستقلة لإدارة المخاطر

لم يكن يوجد في السابق إدارة مستقلة في المصارف لإدارة المخاطر وكانت تقوم (إدارة الائتمان) أو (ادارة التمويل والاستثمار) بأعمال (إدارة المخاطر)

ولكن مع تطور العمل المصرفي وجب وجود إدارة مخاطر مستقلة عن الإدارات الأخرى

اهمية وجود إدارة مخاطر مستقلة :

1) يسهل عملية تقدير و دراسة المخاطر باستقلال عن الدوافع والاعتبارات الأخرى
2) يزيد من امكانية الكشف المبكر للمشاكل حال حدوثها وتداركها أو التخفيف من آثارها.

مهام إدارة مخاطر مستقلة :

1) التعرف على مصدر الخطر وقياس احتمالية وقوعه
2) تحديد مقدار تأثير الخطر على ايرادات وأصول المصرف
3) تقييم تأثير الخطر المحتمل على أعمال المصرف
4) تخطيط ما يجب القيام به في مجال الضبط والسيطرة لتقليل الأثر أو إلغاء مصدر الخطر

لإدارة مخاطر أقسام متخصصة لكل منها مهامها سواء تتعلق بنوع المخاطر المحتملة أو قياسها أو إدارتها

⑦ إصلاحات قانونية وإدارية لتسهيل عمل المصارف

- الواقع القانوني والقضائي والأنظمة الإدارية في معظم دول العالم الثالث تحتاج لإصلاحات جذرية حقيقية :

لتسهل عمل المصارف، ومالم تحدث هذه الإصلاحات بشكل عاجل وفعال، لن تستطيع المصارف التوسع بأنشطتها بشكل فعال، وستضطر غالبا الى تجنب بعض أدوات الاستثمار التي تضطرها للجوء الى القضاء عند حدوث مشكلة ما

- يجب إصلاح و تطوير القوانين والأنظمة التي تتعلق بشكل مباشر أو غير مباشر بأعمال المصارف :

مثل قانون التجارة و قانون الإيجارات وأصول الإثبات والمحاكمات، وأنظمة القطع والاستيراد والضرائب الخ...

مراحل عملية إدارة المخاطر

إدارة المخاطر هي منهج علمي للتعامل مع المشكلات التي يمكن أن تواجه المنظمة تتكون من الخطوات المنطقية التالية:

① تقرير الأهداف

 # الخطوة الأولى لعملية إدارة المخاطر تتمثل في تقرير ما تود المنظمة أن تحققه بدقة في برنامج إدارة المخاطر

ذلك للحصول على أقصى منفعة من النفقات المرتبطة بإدارة المخاطر، .....ولذلك يلزم وضع خطة دقيقة..

حتى لا ينشأ اعتقاد بأن إدارة المخاطر هي سلسلة مشاكل فردية منعزلة وليست مشكلة واحدة .

 # الأهداف المحتملة الاساسية لوظيفة إدارة المخاطر: تشمل

الحفاظ على بقاء المنظمة و تقليل التكاليف المرتبطة بالمخاطر البحتة كإصابات العمال

في العديد من الأوقات يتم تجاهل هذه الخطوة لذلك تكون جهود إدارة المخاطر مفككة وغير متسقة .

 # أن المسؤولية النهائية عن الحفاظ على أصول الشركة تقع على عاتق مجلس الإدارة :

لذلك يجب أن تصدر الأهداف وسياسة إدارة المخاطر عن مجلس الإدارة

② التعرف على المخاطر

- يجب أن يكون مدير المخاطر على دراية و وعي بالأخطار التي تواجه المنظمة
- من الصعب إيجاد تصميمات بشأن المخاطر التي تتعرض لها المنظمة.....لماذا؟

ج/ لأن اختلاف العمليات و الأوضاع يؤدي إلى نشوء مخاطر مختلفة يكون بعضها واضحا و البعض الأخر يمكن أن يتم تجاهله

- **أدوات التعرف على المخاطر:** توجد العديد منها مثل السجلات الداخلية للمنظمة ، قوائم مراجعة ، قسائم التأمين ، استقصاءات تحليل المخاطر، خرائط العمليات و تحليل القوائم المالية ....

 # (منهج الدمج) : هو أفضل منهج مطبق للتعرف على المخاطر و ذلك بتطبيق مختلف أدوات التعرف على المخاطر، وهنا تبرز أهمية نظام المعلومات الفعال في المنشأة أو المنظمة.

③ تقييم المخاطر

بعد أن يتم التعرف على المخاطر، يجب على مدير المخاطر أن يقوم بتقييمها، ويتضمن ذلك قياس حجم الخسارة المحتملة واحتمال حدوث تلك الخسارة و بناءً على ذلك يتم ترتيب أولويات العمل (تصنيف المخاطر)

 # تصنيف المخاطر : يضم ثلاث مجموعات

1) **المخاطر الحرجة:** كل ظروف التعرض للمخاطرة التي لن ينتج عن خسائر محتملة كارثية وسوف ينتج عنها الإفلاس .
2) **المخاطر الهامة** : كل ظروف التعرض للمخاطرة التي لن ينتج عن خسائرها المحتملة الإفلاس، ولكنها سوف تستلزم من المنظمة الاقتراض لمواصلة العمليات.
3) **المخاطر الأقل أهمية** : ظروف التعرض للمخاطرة التي يمكن تعويض الخسارة المحتملة الناتجة عنها بالاعتماد على الأصول الحالية للمنظمة أو دخلها دون أن يتسبب ذلك في ضائقة مالية.

 # يتطلب توزيع ظروف التعرض للمخاطرة على مجموعات المخاطر(الحرجة، الهامة، الاقل اهمية): القيام بالاتي

- تقرير مبلغ الخسارة المالية التي تنشأ من تعرض معين
- تقييم قدرة المنظمة على استيعاب هذه الخسائر
- يتضمن ذلك قياس مستوى الخسارة غير المؤمن ضدها والممكن تحملها دون اللجوء للاقتراض
- الوقوف على القدرة الائتمانية القصوى للمنظمة.

④ دراسة البدائل واختيار أسلوب التعامل مع المخاطر:

تمثل هذه الخطوة في (مشكلة اتخاذ القرار) : أي تقرير أي التقنيات (الاساليب) المتاحة ينبغي استخدامها في التعامل مع كل مخاطرة

تتفاوت درجة وجوب اتخاذ مدير المخاطر لهذه القرارات من منظمة لأخرى

الاعتبارات المهمة عند تقرير التقنية (الاسلوب) الواجب استخدامها للتعامل مع مخاطرة معينة :

- مدى أولوية المخاطرة
- ثم يتم إجراء تقييم للعوائد والتكاليف المرتبطة بكل منهج
- ثم يتم اتخاذ القرار بناءً على أفضل المعلومات المتاحة وبالاسترشاد بسياسة إدارة المخاطر في الشركة.

---

⑤ تنفيذ القرار

في هذه المرحلة وضع البديل المقرر موضع التنفيذ

يجب وجود تكامل بين جميع إدارات المنظمة ذلك لضمان اتخاذ الإجراءات التي تساهم في تنفيذ القرار.

---

⑥ التقييم والمراجعة

إن هذه العملية مهمة جد اً لضمان نجاح برنامج إدارة المخاطر ,ويجب إدراجها في البرنامج لسببين:

السبب الأول : أن عملية إدارة المخاطر لا تتم في الفراغ فالتغيير مستمر حيث تظهر مخاطر جديدة وتختفي مخاطر قديمة .

ولذلك فالتقنيات التي كانت مناسبة في العام الماضي قد لا تكون مناسبة هذا العام والانتباه المتواصل مطلوب.

السبب الثاني : فهو أن الأخطاء ترتكب أحيانا ويسمح إجراء تقييم ومراجعة لبرنامج إدارة المخاطر لمديري المخاطر بمراجعة القرارات واستكشاف الأخطاء وتصحيحها قبل أن تصبح باهظة التكاليف

ويمكن أن تتم عملية المراجعة إما من قبل مدير المخاطر في المنظمة أو في بعض المنظمات يتم استقدام استشاريين من الخارج للقيام بعملية المراجعة .

استخدام اساليب إدارة المخاطر في المصارف :

هناك العديد من الاساليب التي يمكن للمصارف استخدامها لإدارة المخاطر التي تواجهها،

ويمكن ان يشكل كل اسلوب منها طريقة للتعامل مع نوع معين من المخاطر،

كما يمكن استخدام أكثر من اسلوب للتعامل مع نفس النوع من المخاطر،

اهم اساليب ادارة المخاطر في المصارف:

1) تحليل الوضع المالي للعملاء.
2) تحليل العناصر الخاصة بالزبون والتي تشمل العنصر البشري، ودراسة السوق، والدراسة الصناعة.
3) الاشراف الفعال للمصارف
4) ضمانات القروض
5) استخدام المشتقات المالية
6) الرقابة وتقييم المصارف
7) احتفاظ المصرف بوسائل معينة لتغطية اخطار العملة و الصرف
8) تحليل السوق و دراسة ومراقبة الاتجاهات السوقية الكلية والجزئية في حالة المخاطر السوقية
9) تحليل الفجوة في ادارة مخاطر اسعار الفائدة
10) التوريق (تجزئة الدين) في حالة المخاطر الائتمانية
11) تجنب المخاطرة كالتأمين و التفاوض و هيكلة الاستثمار في حالة المخاطر القطرية
12) التأمين على الودائع و الاحتفاظ بقدر كافي من رأس المال بالمصرف في حالة المخاطر الائتمانية
13) استعمال ادوات السياسة النقدية

الفصل الثالث

مساهمة الحوكمة و المعايير و الانظمة الاحترازية في الحد من المخاطر المصرفية

اولا - مساهمة الحوكمة في الحد من المخاطر المصرفية

 # تعريف الحوكمة : مجموعة من (القوانين والنظم) التي تهدف الى تحقيق (الجودة و التميز بالإداء) عن طريق اختيار (الاساليب المناسبة والفعالة) لتحقيق (خطط واهداف) المؤسسات

- الحوكمة تعني تطبيق النظام اي وجود نظم تحكم العلاقات ين الاطراف الاساسية التي تؤثر في الاداء كما تشمل مقومات تقوية المؤسسات

 # الحوكمة المصرفية وادارة المخاطر المالية :

التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة في النظام المصرفي يسمح بالاتي :

تحقيق الشفافية و العدالة ومنح حق مساءلة المصرف بما يؤدي الى تحقيق حماية المساهمين مع مراعاة مصالح العمل و العمال و الحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة بما يؤدي الى تنمية الاستثمار و تشجع تدفقه وتنمية المدخرات و تعظيم الربحية واتاحة فرص العمل

تطبيق	تحقيق	تحقيق	زيادة وتنمية
الحوكمة المصرفية ⇦	① الشفافية ② العدالة ③ مساءلة المصرف	⇦ ① حماية المساهمين ② مراعاة مصالح العمل ③ مراعاة مصالح العمل ④ منع استغلال السلطة لغير المصلحة العامة	⇦ ① الاستثمار ② الربحية ③ المدخرات ④ فرص العمل

 # قواعد و نظام حوكمة المصارف :

① أهداف المصرف تكون واضحة و معلنة

② ممارسة حق المساءلة بشفافية عالية

③ حق المساهمين في الاستفسار والاستيضاح و التعرف على إدارة العمليات المصرفية وحصولهم على المعلومات الكافية من الإدارة التنفيذية و مجلس الإدارة

④ قيام المدقق الخارجي بأعماله بشكل مهني بعيداً عن تأثير الادارة التنفيذية او مجلس الإدارة

⑥ حق المودعين في معرفة كيفية تصرف المصرف بأموالهم و المجالات التي يتم الاستثمار فيها

 # نتائج تطبيق قواعد وأنظمة الحوكمة :

يساهم التزام النظام المصرفي بقواعد وأنظمة الحوكمة في :

① خلق الانطباع الجيد

② تعزيز ثقة المؤسسات والافراد في داخل وخارج الجهاز المصرفي

③ دفع المودعين و المساهمين لدعم و تقوية المصرف

 # اسباب الاهمية المضاعفة لحوكمة المصارف :

فإذا كانت الحوكمة هامه وضرورة لكل الشركات فإنها للمصارف خاصة تكون اهمية مضاعفة نظرا الى :

① طبيعة عمل المصارف : حيث تقوم بشكل أساسي باستثمار واقراض أموال الغير من المودعين و المساهمين

② تداخل أصحاب المصالح في المصارف بطريقة يصعب تتبعها : هناك المؤسسون والمساهمون والمودعون والمقترضون والسلطة النقدية والمدققون الخارجون والحكومة الى جانب تأثر المصارف بالرواج والكساد والتضخم والانتعاش الى اخره

③ تؤدي المصارف دور هام في الاقتصاد باعتبارها الممول الرئيسي : لكافة الأنشطة التنموية الاستثمارية

④ تؤدي المصارف دور هام في أحكام الرقابة على أداء الشركات التي تمولها و فرض مبادئ الحوكمة عليها

⑤ تؤدي ملكية الحكومة للمصارف والمؤسسات المالية الى خلط الادوار : اي ان تعدد مهام الحكومة بصفتها مالكة المصارف و المنظم و المراقب لها

⑥ لا يهتم أصحاب المصالح بمراقبة الاداء في المصارف العامة : حيث يفترض المودعون والمقترضون ان أموالهم مضمونة سبب ملكية الدولة و ادارتها للمصارف العامة

 # الاغراض التي تحققها الحوكمة للعمل المصرفي (أهمية الحوكمة للمصارف) :

ان تطبيق الحوكمة من شأنه تحقيق اغراض كثيرة للعمل المصرفي ابرزها :

① خلق وتعزيز الثقة بين (المودعين و المساهمين) من جهة و (مجالس الإدارة و الإدارة التنفيذية العليا) من جهة أخرى

② المساهمة في حماية أموال المودعين وصغار المساهمين بشكل خاص

③ تعتبر الحوكمة من الشروط والمواصفات الضرورية لتقييم الاداء و تصنيف المصارف :
فالمصرف الذي يلتزم بالمعايير الدولية والشفافية والإدارة الرشيدة يمكن تصنيفه بسهولة وبالتالي تعزيز ثقة المؤسسات المصرفية الدولية و الإقليمية به و بأدائه

④ لايمكن تطبيق معايير بازل الخاصة بالمحاسبة و التدقيق بدون التزام المصرف بمبادئ الحوكمة السليمة

⑤ تسهيل عمليات تدقيق و تفتيش و رقابة السلطة النقدية و مؤسسات التقييم والتصنيف الدولية

⑥ اسناد دور للبنك المركزي في تشجيع التزام المصارف التجارية بالحوكمة

 # أسباب (ضرورة) اسناد دور للبنك المركزي في تعزيز وتشجيع حوكمة المصارف التجارية :

① إن تطبيق الحوكمة الجيدة يقع ضمن المسؤوليات الإشرافية للبنك المركزي

② لأن طبيعة عمل المصارف التجارية تحمل المخاطر

③ لان المصارف التجارية مسؤولة عن المحافظة على أموال الغير (المودعين) .

④ تتعرض المصارف للمخاطر بسبب تداول أسهمها في بورصة الأوراق المالية

⑤ يجب على أعضاء مجلس الإدارة في المصارف التأكد أن المخاطر التي تتعرض لها أعمال المصارف تدار بشكل سليم و لدى البنك المركزي المسؤولية القانونية للتأكد من ذلك

⑥ يجب على مجلس الإدارة في المصارف المصادقة على سياسات إدارة المخاطر بنفسه و ليس بالضرورة عليه تكوين مثل هذه السياسات

⑦ صعوبة وجود أعضاء مجلس الإدارة في المصارف مستقلين بشكل حقيقي يمكنهم أن يقفوا في وجه المساهمين المسيطرين على رأس مال البنك

علاقة تطبيق نظام الحوكمة بإدارة المخاطر

تعتبر إدارة المخاطر جزء أساسي من الحوكمة .....لماذا؟

ج / لأن الحوكمة عرّفت على أنها الإجراءات المستخدمة بواسطة ممثلي أصحاب المشروع أو أصحاب المصالح فيه لتوفير رقابة على المخاطر التي يتعرض لها المشروع بعمله

كما أشار معهد المدققين الداخليين بأنّ (الحوكمة المؤسساتية) هي : عمليات تتم من خلال إجراءات تستخدم بواسطة ممثلي أصحاب المصالح لتوفير إشراف على المخاطر و إدارتها بواسطة الإدارة و مراقبة مخاطر المنظمة و التأكيد على كفاية الضوابط الرقابية لتجنب هذه المخاطر مماّ يؤدي إلى المساهمة المباشرة في إنجاز أهداف و حفظ قيم المنظمة.

 # ارتباط مجلس الإدارة بممارسة الحوكمة الجيدة :

نظرا لارتباط ممارسة الأعمال المصرفية بدرجة عالية من المخاطر ، و باعتبار مجلس الإدارة و الإدارة العليا أهم السلطات الإدارية على مستوى البنك ، فإنّ لهما ارتباط كبير بممارسة الحوكمة الجيدة.

حيث لا تدع المبادئ القانونية في القوانين و اللوائح المصرفية مجالا للشك في أنّ مجلس الإدارة ينبغي النظر له على أنّه طرف رئيسي في عملية المخاطر ، حيث أنّه بعد الأزمات التي مرت بها العديد من البنوك ، نادى المساهمون و الأطراف الأخرى ذات العلاقة بضرورة تحمل مجالس الإدارة لمسؤولياتهم .

 # المسؤوليات الأساسية لمجلس الإدارة : تتمثل بالآتي

① صياغة استراتيجية واضحة لكل مجال في إدارة المخاطر

② تصميم أو الموافقة على هياكل تتضمن تفويضا واضحا للسلطة و المسؤوليات عند كل مستوى

③ مراجعة و إقرار سياسات تحدّد كميا و بوضوح المخاطر المقبولة و تحدّد كمية و جودة رأس المال المطلوب للتشغيل الآمن للبنك؛

④ ضمان اتخاذ الإدارة العليا بفعالية الخطوات الضرورية للتعرف على مخاطر البنك المالية و التشغيلية وقياسها و مراقبتها و السيطرة عليها

⑤ إجراء مراجعة دورية للضوابط الرقابية للتأكد أنها ما تزال مناسبة و إجراء تقييم دوري لبرنامج صياغة رأس المال طويل المدى

⑥ الحصول على شروح و تفسيرات في حالة تجاوز المراكز للحدود المقررة بما في ذلك إجراء مراجعات للائتمان الممنوح لأعضاء مجلس الإدارة و الأطراف الأخرى ذات العلاقة الائتمانية الهامة و كفاية المخصصات المكونة

⑦ ضمان أنّ وظيفة المراجعة الداخلية تشمل مراجعة الالتزام بالسياسات و الإجراءات

⑧ تفويض سلطة صياغة و تنفيذ الاستراتيجيات إلى الإدارة رسميا ومع ذلك ينبغي على المجلس أن يقيم الخطة الاستراتيجية و يوافق عليها في النهاية

⑨ تحديد محتوى و نوعية التقارير

⑩ ضمان وجود ممارسات شغل وظائف و مكافآت سليمة و بيئة عمل إيجابية

⑫ إجراء تقييم سنوي لأداء رئيس مجلس الإدارة

⑬ انتخاب (لجنة المكافآت) مؤلفة من مديرين غير تنفيذيين لتحديد مبالغ مكافآت المديرين التنفيذيين

 # المقاييس التي يلتزم بها أعضاء مجلس الإدارة من اجل مراقبة المخاطر التي تحيط بنظام المراقبة بالمصرف:

① مقياس واجب (الرعاية) : الذي يتطلب من أعضاء مجلس الإدارة -

العمل بإخلاص و وفاء عالي

الاطلاع على كافة القضايا التي تخص البنك

حضور الاجتماعات بشكل منتظم

الإيمان المطلق بجدوى عملهم في البنك

② مقياس واجب (الولاء) : الذي يتطلب من أعضاء مجلس الإدارة -

عدم استغلالهم موقعهم لتحقيق مكاسب شخصية و العمل لأفضل لصالح البنك ،

أن يكونوا موضع ثقة و نزاهة في أدائهم لأعمالهم

 # مسؤولية لجنة الترشيحات و المكافآت

كما يجب على المجلس أن يقوم دوريا (مرة على الأقل كل سنة) من خلال لجنة الترشيحات و المكافآت بطلب معلومات عن قياس المخاطر و منظومة المخاطر في البنك ،بهدف تحليل و مناقشة بيانات و إحصائيات المخاطر الكمية و النوعية في المصرف و بشكل منتظم في كل اجتماع للمجلس.

ثانيا - مساهمة المعايير والأنظمة الاحترازية الدولية والمحلية في الحد من المخاطر المصرفية (المعايير والأنظمة الاحترازية كآلية للتحوط ضد المخاطر المصرفية)

تكتسب نظم وآليات الوقاية والتحوط ضد الأزمات المالية والمصرفية أهمية متزايدة وذلك لتعزيز سلامة النظام المالي خاصة في ظل انفتاح الأسواق

وقد نتج عن المساعي والجهود الدولية ظهور (مقررات لجنة بازل للرقابة والإشراف على أعمال البنوك)

وقد وضعت مجموعة من الأهداف وسعت إلى تحقيقها

ورغم أن مقررات بازل غير ملزمة إلا أن الدول على اختلاف ظروفها وأنظمتها المصرفية بادرت إلى الالتزام بها للاستفادة من المزايا التي تحققها في الأجلين المتوسط والطويل

 # مقررات اتفاقية بازل

① مقررات اتفاقية بازل I

② مقررات اتفاقية بازل II

③ مقررات اتفاقية بازل III

اتفاقية بازل I

مفاهيم أساسية حول مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية

أولى الخبراء في مجال البنوك اهتمامًا متزايدًا بـ(حجم رأس المال)، باعتباره خط الدفاع الأول عند تعرض المصرف لخسائر بسبب توظيف أمواله في عمليات لا تخلو من مخاطر

لذلك حاول هؤلاء الخبراء وضع معايير مختلفة لقياس (كفاية رأس المال) منذ وقت مبكر، وبأشكال مختلفة تطورت مع تطور إدارة البنوك، حتى توجت هذه الأفكار بما يسمى بـ(اتفاقيات أو مقررات بازل)

تعريف لجنة بازل المصرفية

هي لجنة تأسست سنة 1974 من قبل محافظي البنوك المركزية لـ(دول مجموعة العشرة) تحت إشراف بنك التسويات الدولية (BRI) تعمل على صياغة معايير دولية تسترشد بها البنوك المركزية في مراقبة أعمال المصارف ، وأطلق على هذه اللجنة (لجنة الأنظمة المصرفية والممارسات الرقابية) أو (لجنة بازل) نسبة إلى مكان انعقادها بمدينة بازل أو (لجنة كوك) نسبة إلى رئيسها (كوك) محافظ بنك انجلترا المركزي آنذاك ويقتصر أعضاء اللجنة على مسؤولين من هيئات الرقابة المصرفية ومن البنوك المركزية للدول الصناعية الكبرى المتمثلة في (السويد، كندا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، فرنسا ، إيطاليا ، اليابان ، المملكة المتحدة ، هولندا بالإضافة إلى لكسمبورغ و سويسرا)

أسباب إنشاء لجنة بازل المصرفية

إلى تفاقم أزمة المديونية الخارجية للدول النامية،

ازدياد حجم ونسبة الديون المشكوك في تحصيلها التي منحتها البنوك العالمية وتعثر بعض هذه البنوك،

المنافسة القوية من جانب البنوك اليابانية للبنوك الأمريكية والأوروبية بسبب نقص رؤوس الأموال بتلك البنوك، وزيادة فروعها في أنحاء العالم خارج الدولة الأم

طبيعة عمل و قرارات لجنة بازل المصرفية

- هي لجنة استشارية فنية لا تستند إلى أي اتفاقية دولية وإنما أنشأت بمقتضى قرار محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية

- تجتمع هذه اللجنة أربع مرات سنويا

- يساعد هذه اللجنة فرق عمل من الفنيين لدراسة مختلف جوانب الرقابة على البنوك

- لا تتمتع قرارات وتوصيات هذه اللجنة بأي صفة قانونية أو إلزامية : رغم أنها أصبحت مع مرور الوقت ذات قيمة فعلية كبيرة

- تتضمن قرارات و توصيات هذه اللجنة : وضع المبادئ والمعايير المناسبة للرقابة على البنوك

- تتضمن قرارات وتوصيات هذه اللجنة : إيجاد آليات لمواجهة المخاطر التي يتعرض لها إدراكا منها بأهمية وخطورة القطاع المصرفي وإيمانا منها أيضا بأن سلامة القطاع المصرفي إنما يتوقف على حسن مواجهة المخاطر

أهداف لجنة بازل :

تهدف لجنة بازل إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية تتلخص في :

① تقرير (حدود دنيا لكفاية رأس المال) بالمصارف

② تحسين (الأساليب الفنية للرقابة) على أعمال المصارف

③ تسهيل (تبادل المعلومات الخاصة بأساليب و إجراءات رقابة السلطات النقدية) على المصارف

 # دور أهداف لجنة بازل : تعمل هذه الأهداف على -

① تقوية واستقرار النظام المصرفي الدولي

② إزالة مصدر للمنافسة غير العادلة بين المصارف و الناتجة عن الفروقات في متطلبات الرقابة الاحترازية فيما يخص رأس المال المصرفي

التسلسل الزمني لإقرار اتفاق بازل I

بعد سلسلة اجتماعات لجنة بازل

⇩

توصلت اللجنة إلى إعداد (التقرير الأولي)

استهدف التوافق على :

① الأنظمة والممارسات الرقابية الوطنية الخاصة بـ(قياس كفاية رأس المال)

② المعيار الذي يجب ان تطبقه (المصارف التي تمارس أعمال دولية)

⇩

في يوم 1987/12/10 أقر محافظو البنوك المركزية (التقرير الاولي)

واتفقوا على نشره و توزيعه على الدول الأعضاء بالمجموعة كي تدرسه المصارف المركزية فيها خلال 6 أشهر

⇩

أنجزت اللجنة (التقرير النهائي)

⇩

دراسة ما ورد في التقرير النهائي من توصيات وآراء قدمتها اللجنة في يوليو (تموز) 1988

⇩

تم إقرار التقرير النهائي من قبل مجلس المحافظين باسم (اتفاق بازل)

الجوانب الأساسية لاتفاق بازل I

① التركيز الاهتمام على المخاطر الائتمانية :

تهدف الاتفاقية إلى حساب الحدود الدنيا لكفاية رأس المال أخذا في الاعتبار المخاطر الائتمانية أساسا و مخاطر الدول إلى حد ما

ولم يشمل معيار كفاية رأس المال كما جاء بالاتفاقية عام 1988 مواجهة المخاطر الأخرى مثل :

مخاطر سعر الفائدة و مخاطر سعر الصرف و مخاطر الاستثمار في الأوراق المالية

② التركيز الاهتمام على (نوعية الأصول) و (كفاية المخصصات) الواجب تكوينها للأصول أو الديون المشكوك في تحصيلها وغيرها من مخصصات :

من الضروري تطبيق كفاية المخصصات أولا ثم يأتي بعد ذلك يتم تطبيق معيار كفاية رأس المال

لأنه لايمكن تقبل أن يفوق معيار كفاية رأس المال عن الحد الأدنى المقرر بينما لاتتوافر لدى المصرف مخصصات كافية

تقسيم دول العالم حسب أوزان المخاطر الائتمانية:

تم تصنيف الدول في ضوء تقرير اللجنة إلى مجموعتين، على النحو التالي :

① المجموعة الأولى : مجموعة الدول ذات المخاطر المتدنية :

وتضم مجموعتين فرعيتين هما :

أ - مجموعة الدول العشرة الأعضاء في لجنة بازل و تضاف لها دولتان : سويسرا و المملكة العربية السعودية

ب- مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD و تضاف لها دول لديها ترتيبات اقتراضية خاصة مع صندوق النقد الدولي وهي : استراليا، النمسا، فنلندا، اليونان، أيسلندا، ايرلندا، نيوزلندا، النرويج، البرتغال ، السعودية و تركيا

② المجموعة الثانية : مجموعة الدول ذات المخاطر العالية :

تشمل كل دول العالم غير المذكورة في المجموعة الأولى وتضم جميع الدول الإسلامية باستثناء السعودية وتركيا

اعتبارات تحديد كفاية رأس المال

① ربط (احتياطيات رأس المال) لدى البنك بـ(الأخطار الناتجة عن الأنشطة المختلفة)

بغض النظر عما إذا كانت الاحتياطيات مدرجة في ميزانية المصرف أم خارج ميزانيته

② تقسيم رأس المال إلى مجموعتين أو شريحتين

أ) رأس المال الأساسي : (حقوق المساهمين) و يشمل -

1) الأسهم العادية الدائمة المصدرة و المدفوعة بالكامل
2) الأسهم الممتازة الدائمة غير المتراكمة (عدا الأسهم الممتازة المتراكمة)
3) هوامش الربح غير الموزعة (المحتجزة)

ب) رأس المال التكميلي : يشمل -

1) الاحتياطيات غير المعلنة (السرية)
2) احتياطيات مواجهة الديون المتعثرة
3) القروض متوسط وطويل الأجل من المساهمين
4) الأوراق المالية من أسهم ممتازة وسندات قابلة للتحول إلى أسهم عادية بعد فترة

الشروط الأساسية في رأس المال

① أن لا يزيد (رأس المال التكميلي) على (رأس المال الأساسي)

② أن لا تزيد (نسبة القروض التي حصل عليها البنك من المساهمين) عن (50% من رأس المال الأساسي)

③ أن لا تزيد (المخصصات العامة) عن (2% مرحليا ثم تحدد بـ 1.25% من الأصول والالتزامات العرضية مرجحة الخطر) لأنها لا ترقى إلى اعتبارها حقوق ملكية

④ تخضع (احتياطيات إعادة تقييم الأصول) لاعتبارات معينة مثل :

خصم نسبة (55%) لاحتمال خضوع الفرق للضريبة عند بيع الأصول او عند تحول الاوراق المالية إلى أسهم

⑤ يشترط قبول (الاحتياطيات السرية ضمن قاعدة رأس المال المساندة) الى موافقة و اعتماد السلطات الرقابية وأن تكون من خلال حساب الأرباح والخسائر، وأن لا يكون لها صفة المخصص، وبعض الدول لا تسمح لها

صيغة حساب معدل كفاية رأس المال حسب مقررات لجنة بازل

$$\frac{\text{رأس المال الاساسي + رأس المال التكميلي}}{\text{مجموع التعهدات والالتزامات بطريقة مرجحة للخطر}} \geqslant 8\ \%$$

الدعائم الثلاثة لاتفاقية بازل II

الدعامة الأولى متطلبات الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال	تحديد الحد الأدنى من رأس المال (معدل كفاية رأس المال)الواجب الاحتفاظ به لمواجهة مخاطر السوق و الائتمان و التشغيل لا تغيير في معدل كفاية رأس المال الممثل بـ(8%) ① بالنسبة لمخاطر السوق : لا تغيير جوهري في أساليب احتساب متطلبات رأس المال تجاه مخاطر السوق ② بالنسبة للمخاطر الائتمانية : هناك ثلاث أساليب لاحتساب متطلبات الحد الأدنى لرأس المال وهي : - الأسلوب المعياري - أسلوب التقييم الداخلي الأساسي - أسلوب التقييم الداخلي المتقدم # وهناك حوافز للمصارف لاستخدام (أساليب التقييم الداخلي) إلا أن ذلك يتطلب : - توفر أنظمة رقابية فعالة - كفاءة كبيرة في جمع المعلومات - إدارة المخاطر ③ بالنسبة للمخاطر التشغيلية : هناك ثلاثة أساليب لاحتساب متطلبات الحد الأدنى لرأس المال وهي : ويتم الاختيار وفقا لشروط ومعايير معينة - - أسلوب المؤشر الأساسي - الأسلوب المعياري - أسلوب القياس المتقدم
الدعامة الثانية عمليات المراجعة الرقابية	التأكد من كفاية رأس المال لمواجهة المخاطر و تشجيع المصارف على استخدام أفضل أساليب تقييم و إدارة المخاطر - هناك اهتمام في عمليات المراجعة الرقابية بصورة رئيسية بمخاطر التركز ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر الرهانات. ① يتوجب على المصارف امتلاك (أساليب تقييم كفاية رأس المال) وفقا لحجم المخاطر وأن تمتلك أيضا (استراتيجية للمحافظة على مستويات رأس المال المطلوبة) ② يتوجب على الجهة الرقابية مراجعة (أساليب تقييم كفاية رأس المال) لدى المصارف الخاضعة لها، واتخاذ الإجراءات المناسبة عند قناعتها بعدم كفاية رأس المال الموجود ③ يتوجب على الجهة الرقابية أن تتوقع احتفاظ المصارف ب(زيادة رأس المال عن الحد الأدنى المطلوب) وأن تمتلك هذه الجهة الرقابية القدرة على إلزام المصارف بذلك ④ يتوجب على الجهة الرقابية التدخل في وقت مبكر لمنع (انخفاض رأس المال على المستوى المطلوب)، واتخاذ إجراءات سريعة في حال عدم المحافظة على هذا المستوى
الدعامة الثالثة انضباط السوق	ضبط سلوك السوق من خلال تحسين نقل المعلومات المالية عن المصارف ① الشفافية : تشجيع سلامة و كفاءة المصارف من خلال التأكيد على تعزيز الشفافية ② الافصاح : لجعل انضباط السوق أكثر فعالية هناك إفصاح أساسي وإفصاح مكمل يشمل الإفصاح أربعة نواحي هي : نطاق التطبيق، تكوين رأس المال ، عمليات تقييم وإدارة المخاطر ، كفاية رأس المال

محاور اتفاقية بازل III

تتكون اتفاقية بازل الثالثة من خمسة محاور هامة وهي :

①المحور الأول : لمشروع الاتفاقية الجديدة ينص على تحسين نوعية وبنية وشفافية قاعدة رساميل البنوك،

- تجعل مفهوم رأس المال الأساسي (Tier1) يقتصرً دوره على :

رأس المال المكتتب به الأرباح غير الموزعة من جهة

مضافاً إليها أدوات رأس المال غير المشروطة بعوائد وغير المقيّدة بتاريخ استحقاق من جهة اخرى

أي الأدوات القادرة على استيعاب الخسائر فور حدوثها.

- أما رأس المال المساند (Tier2) يقتصرً دوره على :

أدوات رأس المال المقيدة لخمس سنوات على الأقل والقابلة لتحمل الخسائر قبل الودائع

أو قبل أي مطلوبات للغير على المصرف، وأسقطت بازل III كل ما عدا ذلك من مكونات رأس المال التي كانت مقبولة عملا بالاتفاقات السابقة.

② المحور الثاني : تشدد مقترحات لجنة بازل على :

- تغطية مخاطر الجهات المقترضة المقابلة والناشئة عن العمليات في المشتقات وتمويل سندات الدين و(عمليات الريبو) من خلال فرض متطلبات رأس مال إضافية للمخاطر المذكورة

- كذلك لتغطية الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية على ضوء تقلبات أسعارها في السوق.

③ المحور الثالث : تُدخِل لجنة بازل نسبة جديدة هي (نسبة الرفع المالي Leverage Ratio) تهدف لوضع حد أقصى لتزايد نسبة الديون في النظام المصرفي، وهي نسبة بسيطة

و نسبة الرفع المالي تقدم ضمانات إضافية في وجه نماذج المخاطر ومعايير الخطأ، وتعمل كمعيار إضافي موثوق لمتطلبات المخاطر الأساسية.

كما أن المخاطر التي لا تستند إلى نسبة الرفع المالي تستكمل متطلبات رأس المال على أساس المخاطر،

④ المحور الرابع : يهدف إلى منع المصارف من إتباع سياسات إقراض مواكبة أكثر مما يجب فتزيد التمويل المفرط للأنشطة الاقتصادية في مرحلة النمو والازدهار،

وتمتنع عن الإقراض في أيام الركود فتعمق الركود الاقتصادي وتطيل مداه الزمني

⑤ المحور الخامس: يعود لمسألة السيولة والتي تبين أثناء الأزمة العالمية الأخيرة مدى أهميتها لعمل النظام المالي والأسواق بكاملها، ومن الواضح أن لجنة بازل ترغب في بلورة معيار عالمي للسيولة، وتقترح اعتماد نسبتين

- الأولى هي نسبة تغطية السيولة LCR : التي تتطلب من البنوك الاحتفاظ بأصول ذات درجة سيولة عالية لتغطية التدفق النقدي لديها حتى 30 يوماً

- النسبة الثانية NSFR : فهي لقياس السيولة المتوسطة والطويلة الأمد ، والهدف منها أن يتوفر للبنوك مصادر تمويل مستقرة لأنشطته

محاور اتفاقية بازل III

تتكون اتفاقية بازل الثالثة من 5 محاور و يركز كل محور على هدف محدد من خلال اعتماد اجراء معين كالاتي :

① المحور الأول

- الهدف : تحسين نوعية وبنية وشفافية قاعدة رساميل المصارف

الاجراء : من خلال -

1) جعل مفهوم رأس المال الأساسي (Tier1) يقتصرً دوره كالآتي على :

رأس المال الأساسي = رأس المال المكتتب به و الارباح المحتجزة + أدوات رأس المال غير المشروطة بعوائد وغير المقيّدة بتاريخ استحقاق
و قادرة على تحمل الخسائر فور حدوثها

2) جعل مفهوم رأس المال المساند (Tier2) يقتصرً دوره كالآتي على :

رأس المال المساند = أدوات رأس المال
المقيدة لخمس سنوات على الأقل
و القابلة لتحمل الخسائر قبل الودائع أو قبل أي مطلوبات للغير على المصرف

② المحور الثاني :

- الهدف : تغطية مخاطر الجهات المقترضة الناتجة عن عمليات المشتقات المالية وتمويل سندات الدين و عمليات الريبو

- الاجراء : من خلال -

فرض (متطلبات رأس مال إضافية) لتغطية المخاطر المذكورة و الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية على ضوء تقلبات أسعارها في السوق

③ المحور الثالث

- الهدف : وضع حد أقصى لتزايد نسبة الديون في النظام المصرفي

- الاجراء : من خلال - اعتماد (نسبة الرفع المالي)

و نسبة الرفع المالي تعمل كمعيار إضافي تقدم ضمانات إضافية لمواجهة المخاطر

④ المحور الرابع

- الهدف : منع المصارف من إتباع سياسات إقراض مواكبة للنشاط الاقتصادي أكثر مما يجب

- سياسة الإقراض المواكب للنشاط الاقتصادي : هو ان تزيد المصارف التمويل المفرط للأنشطة الاقتصادية في مرحلة النمو والازدهار وتمتنع عن الإقراض في أيام الركود فتعمق الركود الاقتصادي وتطيل مداه الزمني

⑤ المحور الخامس:

- الهدف : صياغة وتحديد معيار عالمي للسيولة

- الاجراء : من خلال – اعتماد نسبتي

- نسبة تغطية السيولة LCR : التي تتطلب من المصارف الاحتفاظ (بأصول ذات درجة سيولة عالية) لتغطية التدفق النقدي لديها حتى 30 يوماً فهي لقياس السيولة قصيرة الأمد

- نسبة صافي التمويل المستقر NSFR : التي تتطلب من المصارف توفير (مصادر تمويل مستقرة) لأنشطة المصرف ذات أمد اكثر من شهر فهي لقياس السيولة المتوسطة والطويلة الأمد

توضيح (للاطلاع فقط)

- عمليات الريبو = اعادة شراء البنك المركزي السندات الحكومية من البنوك التجارية
- نسبة الرفع المالي = نسبة القروض و السندات على المصرف إلى الموجودات و الحقوق الملكية فيه